اقتصاد

تهديد الأمن الغذائي الليبي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تكبّد عدد من المزارعين في ليبيا خسائر ضخمة، نتيجة الحر الشديد، تزامناً مع انقطاع التيار الكهربائي المستمر لأكثر من 20 ساعة يومياً، ما يشكل تهديداً للأمن الغذائي الليبي، في ظلّ التوقعات بخروج الشبكة الكهربائية عن العمل بسبب زيادة الأحمال.

وقال المزارع علي جلول، من منطقة قصر بن غشير، لـ«العربي الجديد»، إنّه خسر كامل محصول الفواكه والخضروات لهذا الصيف، بسبب الجفاف الذي تزامن مع التقنين الكبير في الكهرباء، وانعكاس ذلك على توفير المياه.

وأوضح جلول أنّ أكثر من خمسة هكتارات من المزروعات ضاعت تماماً، فيما مدخوله صفر، في مقابل نفقاته الكثيرة على الزرع لهذا الموسم. ومن الجنوب الليبي، أكد الفلاح بشير الفزاني، أنّ المزارع يعاني خسائر كبيرة في المحاصيل الزراعية لهذا الموسم، تضاف إلى غلاء البذور والعمالة، وغياب الدعم الحكومي منذ أكثر من خمس سنوات. وفي السياق نفسه، قال المزارع محمد المصباحي، من مدينة ترهونة، إنّ مياه الري متوقفة تماماً بسبب انقطاع التيار الكهربائي: «الجفاف قضى على المحصول، والخسائر كبيرة هذا العام، ولا يوجد أيّ دعم حكومي حتى الآن».

وأكد رئيس مكتب الإعلام في الشركة العامة للكهرباء في المنطقة الشرقية، عادل البيجو، لـ«العربي الجديد»، أنّ الشبكة تعاني من عجز كبير. ويأتي ذلك مع قيام الحكومة بقطع الطاقة الكهربائية عن كبار المستهلكين، مثل الشركة الليبية للحديد والصلب، ومصانع الإسمنت، بهدف تخفيف الأحمال عن الشبكة.

وتمتد الطوابير أمام المساجد للحصول على مياه الشرب، وقال أحد سكان عمارات زاوية الدهماني، حسين كفالة، لـ«العربي الجديد»، إنّه لا كهرباء منذ نحو عشرة أيام، إذ تتوافر لساعات محدودة فقط. ومع انقطاع الكهرباء تنقطع مياه البلدية، فيعيش السكان بلا مياه، سواء الصالحة للشرب أو للاستخدام المنزلي. شرح نائب بلدية طرابلس، ناصر الكريو، لـ«العربي الجديد»، أنّ موجة الحرّ التي تمرّ بها ليبيا هي الأقسى منذ عام 1987، إذ وصلت في بعض المناطق إلى 47 درجة مئوية، ويتزامن ذلك مع انقطاع التيار الكهربائي، موضحاً أنّ البلدية رصدت خسائر كبيرة للمواطنين، وسط ارتفاع كلفة تأمين الخدمات البديلة.

وتبلغ مساحة ليبيا 1,67 مليون كيلومتر مربع، منها 2 في المائة أراضٍ صالحة للزراعة، بما يعادل 3,6 ملايين هكتار، وتمثل الأراضي الرعوية نسبة 7,5 في المائة من إجمالي المساحة الكلية، وفقاً لتقديرات وزارة الزراعة.

وكانت ليبيا تدعم الفلاحين بـ 6 ملايين دينار ليبي، حسب تقارير رسمية. لكن بعد إجراءات التقشف التي أعلن عنها مصرف ليبيا المركزي عام 2015، توقف الدعم للمزارعين من الأعلاف والسماد واليوريا (سماد عضوي). كما توقف شراء إنتاجهم من محصول الشعير والقمح، وترك التسويق للعرض والطلب في السوق المحلي.

(اوزان كوزي/ فرانس برس)

النمو التركي المرتقب

تتزايد المؤشرات على اتجاه تركيا نحو تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ في نهاية 2021. وقال وزير الصناعة والتكنولوجيا مصطفى ورانك إنّ المعطيات كافة تشير إلى تحقيق الاقتصاد التركي نمواً كبيراً هذا العام. وأوضح بحسب «الأناضول»: «بينما عانى الاقتصاد العالمي من الانكماش خلال فترة الوباء، شاهدنا كيف نما الاقتصاد التركي، وفي الربع الأول من العام الجاري حققنا نمواً بنسبة 7 في المائة، وهذا يشير إلى احتمال نمو كبير في عموم 2021». وأشار ورانك إلى حدوث زيادة ملحوظة في صادرات المنتجات التكنولوجية خلال الفترة الأخيرة. فيما أعلن وزير التجارة محمد موش منذ أيام أنّ الصادرات زادت 40 في المائة في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، وبلغت 105 مليارات دولار.

أسماء في الأخبار

جيف بيزوس، أغنى رجل في العالم، يتنحى عن منصب المدير العام لشركة أمازون لتجارة التجزئة الإلكترونية اليوم الاثنين لصالح ساعده الأيمن آندي جاسي، سعياً إلى تكريس نفسه لمشاريع أخرى، أولها رحلة إلى الفضاء في 20 تموز/يوليو.

وسيحافظ بيزوس على دوره رئيساً تنفيذياً لمجلس إدارة الشركة التي اسسها قبل 27 عاماً. وتبلغ قيمة «أمازون» اليوم في البورصة أكثر من 1700 مليار دولار، هي التي أطلقها بيزوس من مرآبه وكان يتولى توضيب الحزم بنفسه. وحققت الشركة عام 2020 مبيعات بقيمة 386 مليار دولار.

سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة القطرية، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول، علق على توقيع قطر للبترول اتفاقيات مع شركة توتال للطاقة الفرنسية تستحوذ بموجبها على حصص في ثلاث مناطق استكشاف بحرية قبالة شواطئ جنوب أفريقيا، قائلاً: «تشكل عمليات الاستحواذ هذه إضافة ممتازة إلى محفظتنا في مجال التنقيب والاستكشاف في جنوب أفريقيا وفي المنطقة بشكل عام، كما تبني على النتائج الهامة التي حققناها في المناطق الاستكشافية».

غادة شلبي، نائبة وزير السياحة والآثار في مصر، أعلنت أن إيرادات القطاع سجلت ما بين 3,5 مليارات و4 مليارات دولار في النصف الأول من العام الحالي، في حين بلغ عدد السائحين الذين استقبلتهم البلاد نحو 3,5 ملايين سائح. وكانت إيرادات السياحة نحو 4 مليارات دولار في2020، بانخفاض 70 في المائة من 13 مليار في العام السابق، وسط انتشار فيروس كورونا الذي ألحق ضررا شديدا بالقطاع. وقالت شلبي: «نتوقع زيادة السائحين الفترة المقبلة بين 45 و60 في المائة مقارنة بالعام الماضي. كما بلغ متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة نحو 95 دولاراً».

عن خلافات الرياض وأبوظبي

مصطفى عبد السلام

تشهد علاقة الرياض وأبوظبي توتراً لا تخطئه عين مراقب، ظهرت ملامحه في التصعيد الأخير المتعلق بوضع العاصمتين قيوداً على حركة سفر المواطنين من البلدين. فيوم السبت، قررت السلطات السعودية منع السفر من وإلى الإمارات. القرار أزعج الإمارات، لأسباب، من أبرزها أن السعودية وضعتها في قائمة واحدة مع دول لديها قطاع صحي متدهور مثل أفغانستان وإثيوبيا وفيتنام. كما أن الإمارات، خاصة دبي، تعتبر من وجهات الاستجمام الرئيسية للسعوديين، والقرار يعمق أزمة دبي المالية ويؤثر بشدة على قطاعها السياحي والعقاري.

بسرعة ردت الإمارات على القرار السعودي، إذ أعلنت شركة طيران الإمارات، الأحد، أنها ستعلق جميع رحلات الركاب من وإلى السعودية حتى إشعار آخر. ليس هذا وجه الخلاف الأبرز بين الرياض وأبوظبي، فهناك خلاف أعمق يحدث حالياً داخل «أوبك+» وهو التحالف النفطي الذي يضم دول أوبك بقيادة السعودية ومنتجين من خارجه بقيادة روسيا، فقبل سنوات كان الموقف الخليجي شبه موحد داخل المنظمة، خاصة في القرارات المهمة المتعلقة بزيادة الإنتاج أو خفضه، لكن في الاجتماع الأخير الذي عقد يوم الخميس اتسعت هوة الخلافات بين العاصمتين، وهو ما أدى إلى فشل الاجتماع.

قبل اجتماع الخميس كان هناك ما يشبه الاتفاق بين السعودية، التي تقود أوبك، وحلفائها بقيادة روسيا على زيادة الإنتاج نصف مليون برميل يومياً، مع إمكانية رفع السقف في وقت لاحق، ومع انطلاق الاجتماع تبنّت السعودية وروسيا رسمياً اقتراح الزيادة بدءاً من أغسطس/ آب، ثم زيادة الإنتاج تدريجياً بمليوني برميل حتى ديسمبر/ كانون الأول، إلا أن الإمارات رفضت الاتفاق، بل وعرقلته.

لا يقف الخلاف السعودي الإماراتي عند كورونا وأوبك، بل تلوح الإمارات من وقت لآخر بالانسحاب من المنظمة النفطية، وهو ما قد يُغضب السعودية التي تقودها أوبك باعتبارها أكبر منتج للنفط. ساحة خلافات أخرى بين البلدين ظهرت قبل شهور، إذ قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان إنه اعتباراً من 2024، ستتوقف الحكومة عن منح عقود حكومية لأي شركة أو مؤسسة تجارية أجنبية لها مقر إقليمي بالمنطقة في أي دولة أخرى غير المملكة. القرار أغضب الإماراتيين الذين اعتبروه محاولة من جانب الرياض لانتزاع الريادة المالية من دبي.

الخلافات بين الدول أمر طبيعي ومتعارف عليه في الأعراف الدولية، إذ إن كل دولة تبحث عن مصالحها وحماية أمنها القومي، المهم أن يكون الخلاف لمصلحة الشعوب وليس مجرد رد فعل ومناكفات ولأسباب شخصية.

انقطاع الكهرباء يخنق العراقيين وسط استهداف أبراج الطاقة

بغداد ـ **العربي الجديد**

تستمر أزمة الكهرباء في الضغط على العراقيين في ظل ارتفاع كبير في درجات الحرارة في البلاد، ما دفع المئات، الأحد، لتنظيم احتجاجات منددة بانقطاع التيار الكهربائي في محافظتي كربلاء والنجف، جنوبي البلاد. وأغلق محتجون مقر دائرة الكهرباء بمحافظة كربلاء بالأقفال بعد إخراج جميع الموظفين، فيما واصل المتظاهرون بمحافظة النجف اعتصامهم وسط المدينة. وقال كاظم حسين، أحد المتظاهرين في كربلاء لوكالة «الأناضول»: «المحافظة ستشهد إجراءات تصعيدية أخرى تتمثل في المطالبة بإقالة مسؤولي المؤسسات الحكومية المعنية بالكهرباء لفشلهم في أداء عملهم». وأعلن الجيش العراقي، الأحد، إحباط هجمات بعبوات ناسفة استهدفت أبراج نقل الطاقة الكهربائية، جنوب محافظة نينوى. وعلى مدى الأيام الماضية، أعلنت السلطات العراقية تعرض عدد من أبراج نقل الطاقة الكهربائية لهجمات في محافظات ديالى (شرق)، وكركوك وصلاح الدين (شمال).

والجمعة، أكدت وزارة الكهرباء إعادة تشغيل منظومة الطاقة الكهربائية في البلاد بعد توقفها لساعات، إثر استهداف أبراج لنقل الطاقة. وفي اليوم التالي، كلّف رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، قوات الجيش بحماية خطوط نقل الطاقة الكهربائية، وكانت قوات حماية منشآت الطاقة، وهي تتبع لوزارة الداخلية تتولى سابقا مسؤولية حماية خطوط نقل الطاقة الكهربائية ومنشآت الطاقة.

وكان وزير الكهرباء ماجد حنتوش قدم استقالته نهاية الأسبوع الماضي، فيما تمت إقالة أحمد خيري مدير شركة نقل الطاقة الكهربائية (جنوب) من منصبه، إثر احتجاجات شعبية بسبب انقطاع التيار الكهربائي. ويعاني العراق أزمة نقص الكهرباء منذ عقود جراء الحروب المتعاقبة وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد، فضلا عن استشراء الفساد.

وقال المهندس في قسم الصيانة في مديرية كهرباء محافظة صلاح الدين شمالي البلاد، أحمد العبيدي في تصريح سابق لـ«العربي الجديد» إن «أكثر من 28 برجاً لنقل الطاقة الكهربائية تعرضت لعمليات تخريب عن طريق التفجير بعبوات ناسفة». وأضاف أن «العراق كلما شهد تحسناً في ملف الكهرباء وزيادة ساعات التجهيز زادت عمليات التخريب المنهجة لأبراج نقل الطاقة الكهربائية، وقد يكون المنتفعون من تجارة الكهرباء أحد أسباب تلك الهجمات».

مصارف

أول إضراب للبنوك في تاريخ تونس: شلل مالي

وفق ترتيبات إضراب البنوك المقرر أن يبدأ اليوم الاثنين، لن تفتح المؤسّسات المالية وشركات التأمين التونسية لمدة يومين أبوابها، في حالة عدم الاستجابة لمطالب القطاع

تونس ـ **إيمان الحامدي**

من المقرر أن ينفذ القطاع البنكي والمالي، اليوم الاثنين، أول إضراب له في تاريخ تونس، بدعوة من النقابة العامة للبنوك والمؤسسات المالية التي طلبت من العاملين في البنوك وشركات التأمين عدم الحضور إلى مقرات العمل يومي الاثنين والثلاثاء، والمشاركة بكثافة في الإضراب بعد فشل مفاوضاتها مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية. وأصدرت الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية (النقابة) الجمعة الماضية ترتيبات الإضراب الذي سينفذ اليوم وغداً (5 و6 يوليو/ تموز) بسبب تنكّر جمعية البنوك لاتفاقات سابقة بشأن الزيادة في رواتب الموظفين لسنتي 2020 و2021، وقعها الطرفان منذ شهر إبريل/ نيسان الماضي.

ووفق ترتيبات الإضراب، لن تفتح البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين لمدة يومين أبوابها، وستتوقف مختلف العمليات المالية في محافظات البلاد كافة، ليشمل الإضراب البنوك المحلية والخارجية أيضاً.

وقال الكاتب العام لجامعة البنوك والمؤسسات المالية، نعمان الغربي، إن النقابة دفعت إلى إعلان أول إضراب بقطاع البنوك في تاريخ البلاد بعد انسداد أفق التفاوض مع جمعية البنوك التي تراجعت في تعهدات وقعت عليها في محضر رسمي يقضي بتمكين أكثر من 21 ألف موظف من زيادات في الرواتب وفق طريقة احتساب تعتمد منذ عام 1993.

وأفاد الغربي في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن القطاع البنكي يمرّ بفترة صعبة نتيجة غياب رغبة المالكين والمسيرين في الإصلاح، رغم استعداد النقابات للمشاركة في تأهيل شامل يخدم مصلحة المؤسسات المالية التي حققت أكثر من 1,2 مليار دينار (الدولار = 2,78 دينار) من الأرباح، رغم الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد. وأكد المسؤول النقابي أن من حق العاملين في القطاع الذين يواصلون تسيير الخدمات في أصعب الظروف التي تمرّ بها البلاد الحصول على زيادات في الرواتب، باعتبار أنهم آلة الإنتاج التي تحقق أرباح القطاع، مشيراً إلى أن كل الخدمات المالية ستتوقف ليومين، وأن البنوك لن تفتح أبوابها أمام العملاء والمودعين.

وفي سياق متصل، أكد أن نحو 5 آلاف موظف في القطاع المالي والمصرفي أصيبوا بفيروس كورونا، وسبّب الفيروس وفاة 20 منهم بسبب نقص الحماية اللازمة في مقرات العمل. لكنه أشار إلى أن النقابة لم تغلق باب الحوار، وهي مستعدة لإلغاء الإضراب ورفعه الفوري في حال التوصل إلى اتفاق في الساعات الأولى من اليوم الاثنين الذي يتزامن مع أول يوم في الإضراب.

ويتكون القطاع المالي من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين، وهي منضوية تحت الجمعية المهنية والمؤسسات المالية، وتمثل البنوك الجزء الأكبر من هذه المؤسسات وأكثرها تشغيلاً. ويبلغ عدد البنوك 29 بنكاً، من بينها 14 بنكاً مدرجاً في بورصة الأوراق المالية.

وفي بيان لها، قالت الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية الجمعة، إن أرباح البنوك الصافية تراجعت بأكثر من 30 بالمائة سنة 2020، مؤكدة في بيان لها أن البنوك وافقت على تمكين الموظفين من زيادة بنسبة 8 بالمائة في رواتبهم بعنوان سنة 2021 دون مفعول رجعي للزيادة لعام 2020. وأكدت الجمعية أن كل المقترحات التي عُرضت على النقابة قوبلت بالرفض، ما أفضى إلى إقرار الإضراب، محذرة من عواقب وخيمة على القطاع في حال المضي قدماً في تنفيذه.

وقال الخبير المالي، خالد النوري، إن الإضراب سيسبّب شللاً تاماً في القطاع المصرفي وتوقف عمل الصرافات النقدية الآلية التي لن تُغذّى بالأموال اللازمة، مشيراً إلى أن هذا الإضراب سيربك كل العمليات المالية في البلاد المتعلقة بالدفوعات من الفئات الصغيرة والتحويلات الخارجية. وأكد النوري في تصريح لـ«العربي الجديد» أن القطاع المصرفي والمالي هو عصب الاقتصاد، منبهاً إلى الخسائر التي يمكن أن تترتب عن الإضراب لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

ويتخوف تونسيون من أن يؤدي إضراب العاملين في البنوك إلى توقف المعاملات المصرفية، ما يؤثر بالكثير من القطاعات في الدولة التي تعاني صعوبات اقتصادية. والقطاع البنكي في تونس هو المقرض الرئيسي للدولة، والمساهم الأول في تمويل الموازنة بعد تعثر الحصول على قروض خارجية وبطء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.

وتبرز البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية حول نتائج تنفيذ ميزانية الدولة في مارس/ آذار 2021 أن حجم ديون الدولة لدى البنوك التونسية شهد ارتفاعاً قياسياً بين مارس/ آذار 2020 ومارس 2021 بزيادة مقدرة 32,4 بالمائة.

وذكرت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» في مايو/ أيار الماضي أن تخلّف تونس عن سداد ديونها الخارجية، يكلّف بنوك البلاد خسائر تناهز 7,9 مليارات دولار، أي ما يعادل 21,567 مليار دينار. وأوضحت وكالة التصنيف الائتماني أن كلفة عجز الحكومة عن تسديد الديون تؤدي إلى خسارة رأس مال القطاع البنكي بما يمثل 17,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي.

29

يبلغ عدد البنوك في تونس 29 بنكا، من بينها 14 بنكا مدرجا في بورصة الاوراق المالية، حسب بيانات رسمية. وعام 2020 حقق القطاع المصرفي ارباحا بقيمة 1,2 مليار دينار.

البنوك تحقق أرباحا رغم الظروف الاقتصادية الصعبة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

سورية

انخفاض أسعار المياه وقوالب الثلج

عبد الرحمن خضر

شهدت أسعار المياه وقوالب الثلج التي كانت تستخدم في شمال شرقي سورية كحل لمواجهة درجات الحرارة المرتفعة تراجعاً ملحوظاً، بسبب تخفيض عدد ساعات تقنين الكهرباء من قبل مكتب الطاقة والاتصالات التابع للإدارة الذاتية «الكردية» لشمال شرقي سورية.

ووصل سعر قالب الثلج الواحد إلى 5000 ليرة سورية (نحو 1,54 دولار)، لكنه عاد وانخفض ليصل سعره إلى نحو 2500 ليرة (نحو 0,77 دولار)، بينما تراجعت أسعار المياه بسبب توفر الكهرباء، وقيام الأهالي بملء خزاناتهم المنزلية.

وكانت أبرز الأسباب التي تدفع الأهالي لشراء قوالب الثلج، هي ساعات انقطاع الكهرباء الطويلة في معظم مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، وعدم وجود مواعيد دقيقة وساعات وصل محددة للكهرباء، مع ارتفاع درجات الحرارة بشكل حاد في الفترة الحالية. وأعلن المكتب أول من أمس، عن تقليل ساعات تقنين الكهرباء في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، وذلك للتحسّن الطفيف في منسوب السدود، التي تعتمد الإدارة عليها في توليد الكهرباء.

وقال المدير العام للكهرباء في إقليم الجزيرة شرقي سورية، أكرم سليمان، لـ«العربي الجديد» إن الوارد المائي إلى السدود السورية من قبل تركيا شهد تحسناً طفيفاً منذ نحو أسبوع، وهذا انعكس على كمية الكهرباء المولدة في المنطقة.

وأشار سليمان إلى أن هناك زيادة بمعدل أربع ساعات يومياً في عدد ساعات توصيل الكهرباء، إذ كان التيار الكهربائي يصل إلى المنطقة بمعدل ثماني ساعات، وبعد زيادة الإنتاج سيصل عدد الساعات إلى 12 ساعة.

وأكّد المدير العام للكهرباء في إقليم الجزيرة شرقي سورية، أنه إذا ما تم فتح أكبر للسدود التركية ووصلت المياه بشكل جيد إلى السدود السورية على نهر الفرات، فإن واقع الكهرباء سيتحسن بشكل كبير في المناطق الواقعة شمال شرقي سورية. وبدوره، قال دلير حمو وهو مواطن من مدينة القامشلي لـ«العربي الجديد» إن معظم خزانات المدينة المنزلية امتلأت بالمياه بسبب توفر الكهرباء، ولم تعد هناك حاجة لشرائها من الصهاريج المتنقلة، ما أدى إلى انخفاض المياه في السوق بشكل ملحوظ.

وأوضح أن سعر قالب الثلج انخفض إلى نحو 2500 ليرة (الدولار = نحو 3200 ليرة سورية) بعد أن كان قد وصل إلى نحو خمسة آلاف ليرة، كما أن كثيراً من السكان استغنوا عن مولدات الكهرباء الخاصة، وهذا سينعكس أيضاً على سعر الأمبير الكهربائي في الأيام القادمة.

وفي وقت سابق، اتهمت الإدارة الذاتية تركيا بإغلاق سدودها في خطوة للضغط عليها، ما أثر على منسوب المياه في سورية بشكل ملحوظ، لكنّ المدير السابق لسد الفرات عبد الجواد سكران، أكّد في حديث لوسائل إعلام سورية محلية أن انخفاض مستوى المياه في هذا الوقت من العام أمر طبيعي، وأشار حينها إلى أن السنوات التي سبقت الحراك السوري شهدت تراجعاً كبيراً في منسوب المياه، ووصل في العديد من السنوات إلى أقل من المستوى الذي بلغه هذا العام.

ويشكو السوريون في أنحاء البلاد، ولا سيما في المناطق التي تقع تحت سيطرة نظام بشار الأسد، من تدهور واقع الكهرباء بشكل متسارع هذه الأيام، في ظل موجة حر شديد، الأمر الذي ترك أثرا كبيرا على أصحاب المهن والمصالح، في حين كرر النظام ذرائعه بعدم وجود كميات وقود كافية وحاجة محطات توليد للصيانة، ووجود حصار عبر العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب الذي يحول دون ذلك. وارتفع التقنين في مناطق سيطرة النظام خلال الفترة الأخيرة، بشكل كبير، وهو ما أرجعه مسؤولون بوزارة الكهرباء إلى أن 70% من المحطات تعمل على الغاز و30% على الفيول، مؤكدين أن هناك نقصاً بكميات الغاز، بالإضافة لارتفاع الحرارة وخروج محطات عن الخدمة، في الوقت الذي لم يتم وضع محطات توليد جديدة.

توفير الكهرباء يهبط بأسعار المياه في شمال شرق سورية (فرانس برس)

أخبار العرب

قطر: تحديث نظام صناديق المستثمر

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورقة استشارية جديدة بشأن تحديث وتوسيع إطار عمل صناديق المستثمر المتخصص العاملة في مركز قطر للمال. وبحسب هيئة التنظيم، فإن القواعد المقترحة تنشئ بنية جديدة من الصناديق تتركّز أعمالها على المستثمرين من أصحاب الثروات الكبيرة، والتي تُعرف باسم صناديق المستثمر المتخصص المعتمد. وتُضاف هذه الفئة الجديدة إلى مجموعة واسعة من فئات الصناديق الخاصة والعامة العاملة في مركز قطر للمال، حيث تهدف هذه التحديثات إلى تلبية مقتضيات النمو المستمرّ لقطاع إدارة الاستثمار في قطر، إضافة إلى الطلب المتزايد من قبل المستثمرين وجهات إدارة الاستثمار على إنشاء الصناديق المزوّدة بهيكليات تتّسم بالمرونة والابتكار. وبيّنت هيئة التنظيم أنه حرصاً على تحقيق قيمة مضافة وتعزيز الفرص المُتاحة للقطاع بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص، فإنها أصدرت الورقة الاستشارية الخاصة بالتحديثات المقترحة، بهدف الحصول على آراء وملاحظات الجهات المعنية من مستثمرين ومديري استثمار، على أن تنتهي فترة الاستشارات بتاريخ 30 سبتمبر/ أيلول المقبل.

النظام السوري يزيح شركة مخلوف «الإنسانية»

أصدر الحارس القضائي لشركة «سيريتل» للاتصالات الخلوية المعين من قبل حكومة النظام السوري قراراً أسقط بموجبه عضوية شركة «راماك للمشاريع التنموية والإنسانية» التي يملكها رامي مخلوف، من مركزها في رئاسة وعضو مجلس إدارة شركة «سيريتل». ونشر «سوق دمشق للأوراق المالية»، قبل يومين، صورة عن القرار الصادر عن الحارس القضائي، وحمل رقم «27»، بتاريخ 15 من يونيو/ حزيران الماضي. ونص القرار على إلغاء المركزين اللذين كانت الشركة تشغلهما في مجلس إدارة «سيريتل»، وهما مركز رئيس مجلس الإدارة، ومركز عضو مجلس الإدارة، حيث يبلغ رأسمال «سيريتل» المعلن عنه مبلغ 3,350 مليارات ليرة (نحو 1,3 مليون دولار)، تعود لـ6,308 مساهمين، أبرزهم «راماك للمشاريع التنموية والإنسانية»، التي يرأس مجلس إداراتها رامي مخلوف، بنسبة تصل إلى 40%.

تقارير عربية

معدلات

السودان: السوق السوداء تشدّد قبضتها على الجنيه

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

قرر اجتماع لجنة إنجاح سياسات توحيد سعر الصرف التصدي لما يحدث في سوق العملات الأجنبية بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته العملة السودانية، وطالب بنك السودان بتوفير النقد الأجنبي الكافي للبنوك عبر سياسة المزاد التي صدر منشورها مؤخراً. وأكد رئيس اللجنة خالد عمر يوسف، بأن المضاربات التي تجري في أسواق العملات الأجنبية تمثل حرباً ضد اقتصاد البلاد ومعاش الناس. وأعلن تصدي الحكومة لها بكل السبل.

وسجلت أسعار الدولار في السوق السوداء أرقاماً جديدة مقابل الجنيه حيث بلغ سعره 460 جنيها، في حين يبلغ رسمياً 451 جنيها. وأصدر بنك السودان المركزي منشوراً لتنظيم العمل في سوق النقد الأجنبي، حوالي ثلاثة أشهر من إطلاق سياسة توحيد سعر الصرف.

وقال إن عقد مزادات النقد الأجنبي من جانب بنك السودان المركزي خطوة أولى للتدخل، وسيتبعها قريباً إطلاق نظام إلكتروني محكم يمكن كافة المتعاملين في سوق النقد الأجنبي من التداول بكل سهولة وشفافية. وأرجع مختصون تراجع الجنيه أمام الدولار رغم تحرير سعر الصرف إلى السياسات الحكومية التي اعتمدت على وصفة صندوق النقد الدولي دون أن تتحسب لإصلاحات داخلية مطلوبة، الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة إلى أكثر من 363 بالمائة، فيما يرى آخرون أن ضغوط صندوق النقد لم تصحبها إجراءات، رغم أن المؤسسة الدولية تطلب من الدول خطوات مصاحبة لسياساتها لكي تخفف وطأة الأوضاع الاجتماعية.

> مسؤول: المضاربات تمثل حرباً ضد اقتصاد البلاد ومعاش الناس

لم يتفاءل الخبير الاقتصادي، عبد العزيز إسحاق، بالأوضاع الحالية، لكنه يرى في حديثه لـ«العربي الجديد» أن الفوضى في السياسات النقدية غير المدروسة ربما تصل بالدولار إلى مستويات عالية تزيد من معاناة السودانيين، وتقلل من قدرتهم الشرائية وتصعد بعدد الفقراء وتصبح المعادلة صعبة للإصلاح. ومع ذلك لا يرى إسحاق تقدما في ما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة بالنسبة لتعويضات الأسر الفقيرة عبر برنامج ثمرات أو دعم الأسر محدودة الدخل في وقت تتآكل فيه قيمة الجنيه السوداني، ما يجعل كل الإجراءات المتخذة بلا فائدة.

وتخفيض قيمة الجنيه السوداني عبر توجيهات صندوق النقد الدولي يتطلب إصلاحات هيكلية في بنك السودان المركزي والحصول على «وديعة – منحة « دولارية لضمان تنفيذ السياسة، ولكن لم يحدث ذلك وكانت النتيجة زيادة في التضخم ومعاناة للأسر السودانية وفقدان الجنيه السوداني قيمته، حسب حديث المصرفي محمد الزين لـ«العربي الجديد». وأكد الزين أن القفزة الكبيرة في تخفيض العملة السودانية بنسبة غير مسبوقة غير مبررة على الإطلاق، وسيظل المركزي يجاري السوق الموازية علما بأنه لا توجد احتياطات في البنك.

وأضاف: يأتي ذلك بجانب أن البنوك السودانية أيضا لم تكن مهيأة لاستقبال الأموال من الخارج، وحتى هذه اللحظة هناك إجراءات لفتح حسابات مصرفية بالعملة الحرة غير متوافرة لكثير من المصارف السودانية، ما يعني أن الطريقة السابقة لا تزال مفعلة في السوق السوداء التي ما زالت تستقبل أموال المغتربين حيث أعلنت الدولة عن 24 حافزا للمغتربين، ولكنها تناست الطرق التي يمكن بها جذب تلك المدخرات أو حتى تحويلات الموظفين في الداخل التي تتم عبر طرق متعددة خارج نطاق النظام المصرفي.

وظلت السوق الموازية لشهور في ترقب لسياسة تحرير سعر الصرف ومعرفة الإجراءات المقبلة من الحكومة، خاصة أن هناك كثيرا من العاطلين عن العمل اتخذوا من تجارة الدولار مهنة لهم في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة، الأمر الذي يجعلهم حريصين على عدم نجاح تلك السياسة، فيما ينتهز بعض التجار الكبار أي فرصة لإعادة توزيع خارطة السوق الموازية عبر سحب العملة المحلية من البنوك بكميات كبيرة، ما جعل كثيرا من البنوك غير قادرة على تلبية طلبات تغيير الدولار إلى الجنيه خاصة الكميات الكبيرة.

ويقول الاقتصادي السوداني، عبد المعين عبد الله، لـ«العربي الجديد»: هناك أزمة سيولة في البنوك السودانية ربما تعيدنا إلى سابق العهد، مضيفا: الملاحظ أن النقد المحلي في البنوك السودانية من الفئات الصغيرة وغير القابلة للتداول عمرها الافتراضي انتهى، وكثير من المتعاملين يرفضون الفئات الصغيرة المهترئة ويلجؤون إلى السوق الموازية التي تلبي رغباتهم بفئات كبيرة جيدة بلا عناء. وتابع: الغريب في الأمر أن الفئات الجديدة تجدها مختومة باختام البنوك التي تتعذر بعدم وجود النقد، ما يشير إلى وجود مؤامرة لإفشال تلك السياسة التي أضرت بكثير من تجار العملة.

وما يحدث الآن هو فوضى في سوق العملات الأجنبية، كما أن مؤتمر باريس لن تنعكس مخرجاته على الاقتصاد السوداني ما لم يكن هناك مفهوم واقعي لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان، حسب عبد الله.

ومن جانبه، يرى المحلل المالي، عبد الرؤف عوض، أن هناك الكثير من الإصلاحات الداخلية المطلوبة غير متخذة وأخرى غير مفعلة، فالحكومة تراهن على المنح والقروض الخارجية دون النظر إلى البيئة الداخلية التي تتطلب جراحات عميقة، ولذلك إن دخلت أموال إلى الخزينة العامة فلن تجد واقعا مثاليا تتعامل معه أو دافعا حقيقيا يدعم تلك الأموال المنتظرة. وأشار إلى استمرار عمليات التهريب للوقود، بالإضافة إلى معاناة القطاع المصرفي من قلة الخبرات وتصاعد النزاعات والخلافات السياسية.

البنوك السودانية تعاني من نقص سيولة (أشرف شاذلي/فرانس برس)

انكماش اقتصاد البحرين

أظهرت بيانات حكومية، أمس الأحد، انكماش الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين بنسبة 2,11 بالمئة خلال الربع الأول 2021 على أساس سنوي، بضغط استمرار تداعيات جائحة كورونا وتراجع الاقتصاد غير النفطي. وحسب بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، انكمش الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى 3,06 مليارات دينار (8,16 مليارات دولار)، من 3,13 مليارات دينار (8,35 مليارات دولار) بالربع المماثل من 2020. ورصدت البيانات انكماش الاقتصاد غير النفطي بنسبة 2,97 بالمئة خلال الفترة على أساس سنوي، فيما ارتفع الاقتصاد النفطي بنسبة 2,04 بالمئة. وعلى أساس فصلي، انكمش اقتصاد البحرين بنسبة 0,10 بالمئة مقارنة مع الربع الأخير من 2020.

اليمن

اندثار مهنة التنجيد اليدوي

صنعاء ـ **محمد راجح**

تتراجع الأعمال اليدوية والتقليدية التي برع فيها المجتمع اليمني وباتت مهددة بالانقراض، على وقع تراجع حرف يدوية وانخفاض عددها ومستويات انتشارها وإنتاجيتها، كما هو حال مهنة تنجيد المفروشات والأثاث، والتي يطلق عليها في بعض المناطق اليمنية «النداّفة»، في معظم مناطق جنوب غربي اليمن، يلاحظ تراجع عديد الأعمال والمهن، والتي مثلت هذه المدينة انطلاقتها نحو الانتشار بمنتجات كانت خلال فترات متنوعة محل رواج وإقبال كبير لدى اليمنيين، إذ كانت مفروشات المنجّدين تجد طريقها إلى مختلف مساكن اليمنيين في مختلف المناطق والمدن والأرياف.

يقول الحاج عبد الله العزي، وهو من المنجدين القدماء في مدينة تعز، لـ«العربي الجديد»، إنه اضطر إلى ترك هذه المهنة بعد أن تراجع الطلب على منتجاتها التي افتقدت لوسائل الترويج والتسويق والتحديث في الأدوات المستعملة في التنجيد وعزل القطن المتقيل، إلى جانب التطورات الحديثة، وعدم قدرة كثير من العاملين في هذه المهنة على مجاراتها والتعامل مع غزو الإسفنج، كما يؤكد العزي، للأسواق اليمنية.

واختفت كثير من الأعمال المرتبطة بالتنجيد التي كانت منتشرة في أسواق تعز القديمة أو في محال خاصة بالتنجيد وإعادة تأهيل الأثاث والمفروشات القديمة والقطنية، كانت تنتشر في شوارع وأحياء المدينة، أو في مناطقها الريفية التي كانت مزارا دائما للحرفيين والمهنيين العاملين في التنجيد ممن يفضلون النجول في القرى والمناطق الريفية. ويلفت المواطن حسان قايد، من سكان إحدى المناطق الريفية في تعز، إلى توقف المنجدين أو «النداّفين» (المصطلح الذي يفضل سكان المناطق الريفية اليمنية استخدامه)، عن زيارة مناطقهم الريفية التي اعتادوا التجول فيها من فترة لأخرى، لتنجيد المفروشات القطنية وإعادة تأهيل مختلف الأثاث والمفروشات والقيام بتنجيدها و«ندفها» أو غزلها على آلات يدوية قديمة. كما شهدت هذه المهنة اندثارا في مدن أخرى مثل صنعاء وعدن، في ظل ما واجهه بعض المهنيين المنجدين ممن استمروا بالعمل خلال السنوات الماضية من صعوبات وتحديات أجبرتهم على التوقف والبحث عن عمل آخر أو التحول للعمل في مجال التنجيد بالطرق الحديثة المعتمد على الآلات والمعدات المتطورة.

ويفيد حرفيون وعاملون في المهن التقليدية في صنعاء، بأن هناك عديد التغيرات التي طرأت في هذا المجال من الأعمال اليدوية. من هذه العوامل والتغيرات بروز الإسفنج المضغوط كمادة رئيسية في تكوين «الفرشان» ومعظم الأثاث والمجالس المضغوطة والموكيتات ومختلف مكونات أثاث المنازل.

ويلاحظ ما تعانيه أسواق صنعاء الشعبية القديمة من ركود كبير في الأعمال المهنية والحرفية واليدوية، وانخفاض قدرات العاملين في هذه المهن والأعمال في مقاومة التجريف الحاصل لأعمالهم ومهنهم ومستوى تأثير الحرب عليهم وانتشار المنتجات المستوردة والمقلدة وعدم الاهتمام بمنتجاتهم. ويتحدث في هذا الصدد لـ«العربي الجديد»، محمد الضبيبي، الذي يدير مركزا تجاريا لتنجيد الأثاث والمفروشات، عن أن كثيرا من المركز والمحال التجارية العاملة في هذا النوع من الأعمال أصبحت تعتمد على المواد الإسفنجية وبقايا القطع من الأقمشة في منتجاتها، والذي يختلف عما كان معمولا به في مجال التنجيد «الندافة» اليدوية، والتي كان يتم فيها غزل المفروشات القطنية القديمة التي يطلق عليها في بعض المناطق اليمنية «العطب»، وهي آلة تقليدية يدوية.

ويخالفه الرأي عامل التنجيد اليدوي علي قاسم، والذي يكاد يكون من النادرين الذين يتم مشاهدتهم في صنعاء لا يزالون يعملون في هذه المهنة، بقوله إن منتجات التنجيد اليدوي تتميز بقدرات تنافسية تفوق ما استحدثته المراكز والمشاغل المعتمدة على الآلات الحديثة، بجودتها وقدراتها على البقاء لفترة أطول من المنتجات الأخرى للحرفية العالية التي تعمل على غزلها وتكوينها وإعدادها. ويصر قاسم على مقاومة كل الصعوبات والتحديات التي لم يستطع غيره من العاملين في هذه المهنة التعامل معها ومقاومتها. ويوضح لـ«العربي الجديد»، أنه لا يزال هناك «زبائن» أو عملاء يفضلون التنجيد اليدوي، خصوصاً من الأسر والمواطنين محدودي الدخل ممن أصبحوا في ظل الظروف الراهنة الصعبة غير قادرين على تأثيث مساكنهم بالمفروشات أو تجديدها، وبالتالي يلجأ بعضهم إلى إعادة تأهيل ما يمتلكونه من أثاث ومفروشات بالذات القطنية القديمة، وبالتالي توفير مبالغ طائلة يمكن دفعها على منتجات المراكز التجارية باهظة الثمن. وتشهد الأسواق المحلية في اليمن ارتفاعات قياسية في أسعار الأثاث والمفروشات التي يلاحظ انتشار عملية بيعها في محال ومراكز تجارية كبيرة وواسعة في مختلف المدن.

أخبار العالم

نمو الاقتصاد الإيراني 3,6% في 2020

اعتبر البنك المركزي الإيراني أن التطورات الاقتصادية في البلاد خلال العام المالي الماضي تشير إلى الأداء الجيد ومسيرة تحسّن الأنشطة الاقتصادية، رغم تشديد الحظر الأميركي المفروض وتفشي فيروس كورونا. ويبدأ العام المالي الإيراني في 21 مارس/آذار من كل عام وينتهي في 20 مارس/آذار من العام التالي له.

وأبدى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أول من أمس، خشيته من دخول إيران في موجة وبائية خامسة لفيروس كورونا، مرتبطة بالمتحور «دلتا» شديد العدوى الذي بدأ ينتشر، خصوصاً في مناطق جنوب البلاد. وأشار البنك المركزي، في تقرير نشرته وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا» أمس الأحد، إلى أنه رغم الحظر الاقتصادي المفروض من قبل الإدارة الأميركية، إلا أن اقتصاد البلاد حقق في العام الماضي نموا بنسبة 3,6 بالمائة، ونموا اقتصاديا من دون النفط بنسبة 2,5 بالمائة.

نمو إيرادات شركات الإنترنت الرئيسية بالصين

أظهرت نتائج بيانات من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن قطاع الإنترنت والقطاعات ذات الصلة في الصين شهدت نموا في إيراداتها التجارية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري. وحسب الوزارة، ازدادت إيرادات شركات الإنترنت الرئيسية بنسبة 24,4 في المائة على أساس سنوي إلى 598,1 مليار يوان (حوالي 92,43 مليار دولار أميركي) أثناء الفترة بين يناير/ كانون الثاني ومايو/ أيار. ووفقاً للبيانات، سجلت هذه الشركات إجمالي 60,66 مليار يوان من أرباح التشغيل أثناء هذه الفترة، بينما بلغ إنفاق القطاع على البحوث والتطوير 29,01 مليار يوان، بزيادة 16,3 في المائة.

طاقة

اتفقت السعودية وروسيا على قيادة موقف مجموعة أوبك+ نحو زيادة الإنتاج النفطي بنحو نصف مليون برميل يومياً بدءاً من أغسطس/ آب، إلا أن الإمارات اعترضت مطالبةً بزيادة حصتها الإنتاجية

«أوبك+» على المحك

نزاع نفطي جديد يعرقل الاتفاق

لندن ـ **العربي الجديد**

تعيش مجموعة أوبك+ ارتباكاً جديداً. أبوظبي تواجه اتفاق السعودية وروسيا بالرفض. الاجتماعات التي كان من المقرر أن تنتهي يوم الخميس تأجلت إلى اليوم الإثنين. صراع الحلفاء يتصاعد والمخاوف بدأت تتزايد ليس على سعر النفط خلال الفترة المقبلة فحسب، وإنما أيضاً على مستقبل صناعة الطاقة، وسط شد الحبال المتواصل بين المنتجين. فما الذي حصل في الأيام الماضية؟ وإلى أين من الممكن أن تقود الخلافات القائمة؟

نمو الطلب من العالم المتقدم، الذي ظل راكداً لسنوات، يمر في حالة من عدم اليقين لأنه يخرج بقوة من عمليات الإغلاق الطويلة للأسواق. في غضون ذلك، لا يزال العالم النامي، مصدر كل الطلب الجديد على النفط تقريباً في السنوات الماضية، يتلاشى، وفقاً لتقرير «وول ستريت جورنال».

وذكرت الصحيفة أن منظمة أوبك وحلفاءها بقيادة روسيا قبل أسبوع كانوا يميلون إلى زيادة الإنتاج بمقدار نصف مليون برميل يومياً، مع المزيد من الإضافات المحتملة في وقت لاحق من العام. ومع بدء المداولات الرسمية، وافقت السعودية، الزعيم الفعلي لأوبك، وروسيا، أكبر المنتجين من خارج المنظمة النفطية، على تبني اقتراح يتضمن زيادة بنحو نصف مليون برميل يوميًا بدءاً من أغسطس/ آب، ثم زيادة إنتاج أوبك+ تدريجياً بما مجموعه مليونا برميل حتى ديسمبر/ كانون الأول.

إلا أن الإمارات عرقلت يوم الخميس الماضي اتفاق أوبك+ الذي أبرمته روسيا والسعودية من أجل زيادة الإنتاج، مطالبة بشروط أفضل لنفسها من حيث زيادة حصتها الإنتاجية. بعد يومين من المحادثات المريرة، بقيت الإمارات الدولة الوحيدة الرافضة للاتفاق، وبالتالي أوقفت المفاوضات حتى يوم الاثنين، وسط ارتباك الأسواق.

تجبر أبوظبي حلفاءها على اتخاذ موقف صعب، وفق وكالة «بلومبيرغ» الأميركية: قبول مطالبها، أو المخاطرة بتفكيك تحالف أوبك+. وقد يؤدي الفشل في التوصل إلى اتفاق إلى الضغط على سوق ضيقة بالفعل، مما قد يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط الخام. لكن هناك سيناريو أكثر دراماتيكية يلعب دوره أيضاً، فقد تنهار وحدة أوبك+ بالكامل، مما قد يؤدي إلى انهيار الأسعار في تكرار للأزمة التي حصلت في العام الماضي بعد الحرب النفطية الروسية ـ السعودية.

كما هو الحال في جميع المفاوضات، قد يكون هناك عنصر خداع، وفق «بلومبيرغ». في أواخر العام الماضي، طرحت أبوظبي فكرة مغادرة أوبك. في حين أن الإمارات لم تكرر التهديد هذه المرة، فلا أحد، حتى من الذين في قلب المحادثات، متأكد مما يمكن أن يحدث إذا فشلت المفاوضات يوم الاثنين، لكنه من شبه المؤكد أن يؤدي ذلك إلى بدء حرب أسعار، وفي هذا السيناريو يخسر الجميع.

وفق الوكالة الأميركية، «هو إظهار أن بلدك مستعد لتحمل الألم بشكل أفضل من الآخرين»، إذ تريد الإمارات ضخ المزيد من النفط بعد إنفاق المليارات لزيادة الطاقة الإنتاجية.

وسط هذا النزاع، هناك كلمة أساسية في اتفاقيات أوبك+: خطوط الأساس. يقيس كل بلد تخفيضات الإنتاج أو الزيادات مقابل خط الأساس. وكلما زاد هذا الرقم، زاد عدد البلدان المسموح لها بالضخ. تقول الإمارات إن مستواها الحالي، المحدد عند حوالي 3,2 ملايين برميل يومياً في إبريل/ نيسان 2020، منخفض جداً، وتقول إنه يجب أن يكون 3,8 ملايين.

وقال بن كاهيل، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن: «كانت هذه معركة حتمية. الاختلافات حقيقية والإمارات ستستمر في إحداث ضجة حتى تحقق خط اساس أعلى».

عملياً، تنتهي اتفاقية إنتاج أوبك+ الحالية في إبريل 2022، عندما تكون كل دولة قادرة على إعادة التفاوض بشأن خط الأساس الخاص بها. لكن الآن، تريد كل من السعودية وروسيا، بدعم من الجميع في أوبك+، تمديد الاتفاقية حتى نهاية العام المقبل. رفضت الإمارات فكرة تمديد الاتفاق ما لم يتم تغيير خط الأساس الخاص بها، مما أدى فعلياً إلى قتل الاقتراح الذي تفاوضت عليه كل من موسكو والرياض قبل اجتماع الخميس الماضي.

وقالت هيليما كروفت، رئيسة استراتيجية السلع العالمية في آر بي سي كابيتال ماركتس، في مذكرة نشرها موقع «ماركتس ووتش» المتخصص، إن الخلاف جوهري وعميق الجذور بين الإمارات والسعودية. ولاحظت أيضاً أن إطلاق خام مربان للنفط الخام في الإمارات أدى إلى تساؤلات حول التزام الدولة بالبقاء في أوبك+ وتعطيل طاقتها الفائضة.

وغالباً ما تصر البلدان تصريحات غريبة عن كمية النفط التي يمكنها إنتاجها، للحصول على صفقة أفضل. قليلون يأخذون هذه التصريحات على محمل الجد. لكن الإمارات أثبتت العام الماضي أن لديها براميل إضافية وفقاً لتحليل «بلومبيرغ».

خلال حرب الأسعار، ضخت أبوظبي 3,84 ملايين برميل يومياً، وفقاً لتقديرات أوبك، وبالتالي يمكنها أن تثبت أنها تمتلك البراميل الإضافية، وهذا يقوي موقفها في المفاوضات. في الواقع، سوف يفيد اقتراح الإمارات، السعودية، التي يمكن أن تؤمن لنفسها أيضاً خط أساس أعلى، لكن الرياض رفضت ذلك، فيما ستكون روسيا الخاسر الأكبر، حيث ستشهد هدفاً أقل بكثير للإنتاج. والسعودية بحاجة إلى روسيا إلى جانبها.

وامتنع متحدث باسم الحكومة الروسية عن التعليق عندما سئل عما إذا كان المأزق الحالي يمكن أن يؤدي إلى أزمة مماثلة لتلك التي شهدها العالم في آذار/مارس 2020. حينها أدى خلاف بين موسكو والرياض إلى تدهور سعر الخام الأميركي إلى ما دون الصفر للمرة الأولى في التاريخ.

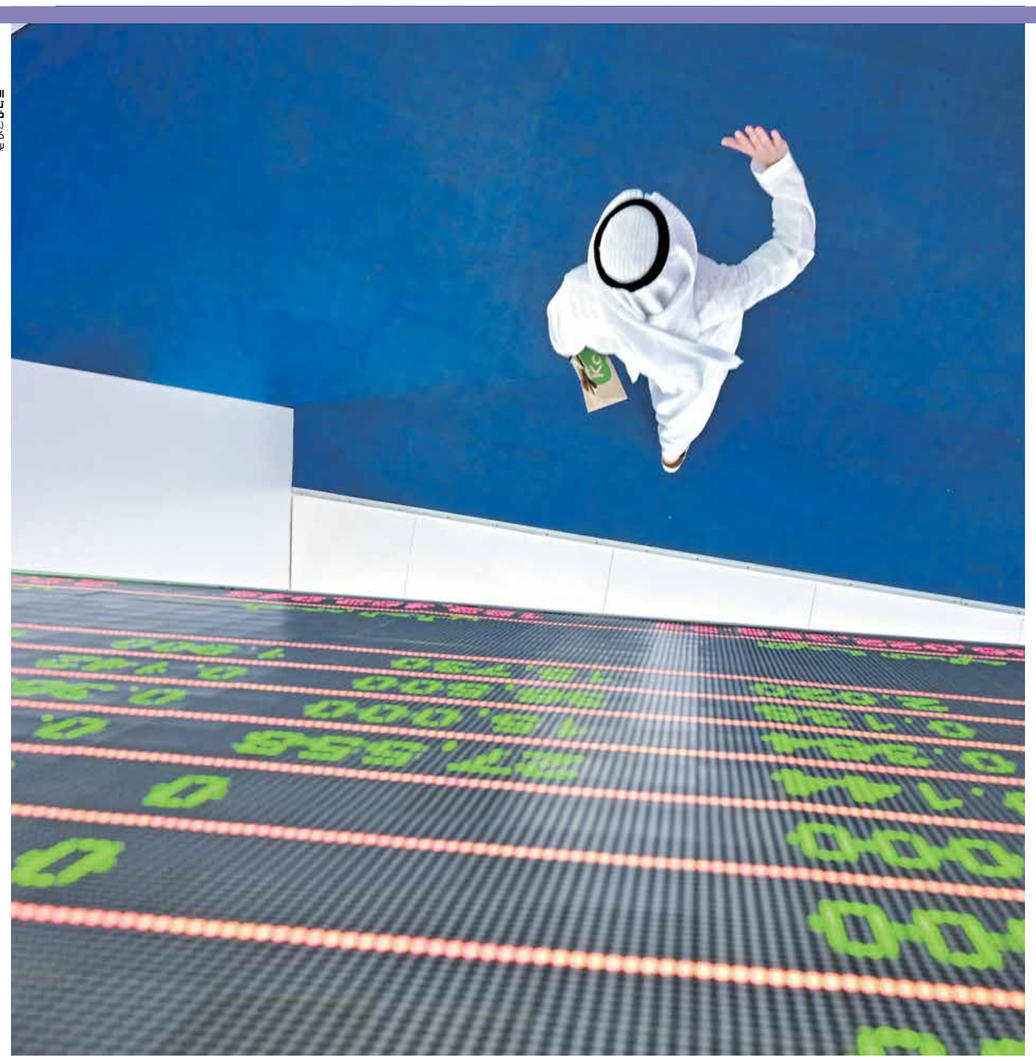

الخلافات تعكس ارتباكا في الأسواق
لجيوسيبي كابيكاس/ فرانس برس

تضع أبوظبي حلفاءها أمام موقف صعب يتضمن احتمال تفكيك أوبك+

تفسير سياسي للأزمة

تشرح «بلومبيرغ» أن ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد كان يتمتع بعلاقات وثيقة مع ولي عهد السعودية محمد بن سلمان، لكن يبدو أن العلاقة بين الوريثين قد ارتبكت في الأشهر الأخيرة، إذ إن أبوظبي تستعرض عضلاتها خارج سوق النفط، بتحركات جيوسياسية كبيرة من اليمن إلى إسرائيل. وفي علامة أخرى على التوتر مع اشتداد أزمة أوبك مساء الجمعة، تحركت السعودية لتقييد سفر المواطنين إلى الإمارات، وردّت ذلك إلى الوباء.

رؤية

الاقتصاد المصري وتصريحات المسؤولين المقلقة

عبد الحافظ الصاوي

القضايا الكبرى التي تعاني منها الدول، تتطلب مسؤولين ذوي كفاءة، يحيطون بواقع تلك القضايا وتأثيراتها السلبية، وكيفية معالجتها بأقل تكلفة على المجتمع، وهذا الأداء، هو من يأتي بحكومات ويطيح أخرى، ولعل تجارب لولا دا سيلفا في البرازيل وتعامله مع قضية الفقر خير مثال على الإدارة الاقتصادية والسياسية الناجحة، إذ كان أمام هدف محدد وهو معدل صفر للفقر في بلاده. كذلك مهاتير محمد في ماليزيا، وغيرهما في الدول الصاعدة، التي غيرت وجهة تلك الدول من دول نامية إلى دول صاعدة، تستهدف مزاحمة الدول المتقدمة، لكن الواقع في مصر، يجعلنا نقلق على مستقبل التنمية، ومدى كفاءة الإدارة الاقتصادية لإدارة هذه المرحلة، خاصة أن الإدارة الحالية، زادت من مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة الديون العامة، أو استمرار التبعية للخارج في المجال الاقتصادي، أو التفريط في الموارد الاقتصادية الاستراتيجية، مثل مياه نهر النيل، وآبار غاز شرق المتوسط، والتعامل بجرأة غير محسوبة مع أصول قطاع الأعمال العام بالتصفية أو الخصخصة.

في قضية مهمة مثل الديون، وجدنا هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تصرح مؤخرًا، بأن الأجيال القادمة هي من ستقوم بسداد القروض، فضلًا عن تصريح بأن عملية الاقتراض لا تتم من أجل الإنفاق على الطعام والشراب، وهي تصريحات لا تتفق مع واقع أداء الموازنة العامة، فضلًا عن غياب تقديم رؤية للتعامل مع ملف الديون، من حيث كيفية تدبير التمويل اللازم لتمويل التنمية بعيدًا عن آلية الديون. لقد قفزت الديون المحلية من 1,57 تريليون جنيه في يونيو/حزيران 2013 إلى 4,7 تريليونات جنيه في ديسمبر/كانون الأول 2020، والديون الخارجية من 43 مليار دولار إلى 129,1 مليار دولار.

ومن غير المعقول استيعاب أن كل هذه الديون تم توجيهها إلى البرامج والمشروعات الإنتاجية، خاصة أن عجز الموازنة العامة يدور في فلك 30 مليار دولار سنويًا على مدار السنوات الماضية، والمعلوم أن بنود الموازنة وأبوابها الستة للإنفاق العام لا تحتوي سوى نسبة تقل عن 10% من إجمالي الإنفاق العام، توجه للاستثمار الحكومي، وغالبيتها تذهب للإنشاءات والطرق والمباني الحكومية. كان المنتظر أن تقدم الوزيرة رؤية الحكومة لمعالجة قضية الديون، وكيفية التخلص منها، خاصة في ظل حديث الحكومة عن معدلات النمو المتزايد، والتي لا يوجد لها أثر ملموس في حياة الناس، ويصدق على ذلك أنه في ظل حديث الحكومة وتفاخرها بزيادة معدلات النمو، نجد تصريح وزيرة التضامن الاجتماعي مطلع عام 2021، بوجود 8,5 ملايين أسرة فقيرة في مصر، تضم 32 مليون شخص، فكيف تجتمع زيادة معدلات النمو مع زيادة معدلات الفقر؟ إلا إذا كان هناك غياب لعدالة توزيع الثروة، واحتكار فئات قليلة معينة تستفيد من زيادة معدلات النمو. المجتمع كان ينتظر من وزيرة التخطيط، إعلان برنامج زمني للتعامل مع قضية الديون، لتعود إلى معدلاتها الطبيعية عن سقف أقل من 60% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وليس الهروب للأمام وتحميل الأجيال القادمة مسؤولية سداد الديون التي ورطتها فيها حكومات السيسي.

وثمة تصريحان للسيسي متعلقان بتنمية الريف قبل أيام، يثيران الاستغراب حول تصوره إدارة التنمية في الريف، أولها ما ذكره عن تمنياته بالقيام بعمليات دهان لمباني الريف، وأنه إذا كُلفت الحكومة بذلك فإن المقابل هو إلغاء بطاقات التموين لمدة ثلاث سنوات. وأكبر آفة يمكن رصدها في طريقة تعامل السيسي مع مشكلات وقضايا مصر، أنه يفكر بمفرده، وتخيله أنه أوتي كل مقومات التفكير واتخاذ القرار السليم. فالتجارب الناجحة في إدارة التنمية تركز على ما يعرف بالتنمية بالمشاركة، حيث تساعد كافة مكونات المجتمع في عملية التخطيط وترتب الأولويات، لتتناسب مع طبيعة الموارد المتاحة، أما أن يخير الناس بين بديلين، أحدهما ضروري يمس حياة قطاع كبير من الفقراء، وهو الدعم الخاص بالسلع التموينية، وأحلام لحكومة غير منتخبة، وتعبر عن مطالب غير ضرورية كدهان المنازل، فهذه صورة من صور غياب الرؤية السليمة للتنمية، وسواء الإدارة الاقتصادية.

أما المقترح الثاني للسيسي الذي أتى من خلال سؤاله وزير الدفاع، بإمكانية أن يتم الدفع بضابط من القوات المسلحة، ليشرف على دهان المنازل في الريف، ليرى الناس الفارق بين منجزات الإدارة المدنية، ومنجزات ضباط الجيش، فهذا أمر عجيب. طريقة التفكير هذه، والتي يطرحها السيسي تنم عن فقدان الثقة في المجتمع المدني، وممارسة احتكار السلطة والثروة في مصر لمصلحة القوات المسلحة. التنمية ضرورية في الريف المصري، بجوار إمداده بالبنية الأساسية من مياه صالحة للشرب، والصرف الصحي الآمن، ومرافق المؤسسات التعليمية والصحية، وأن يتوفر للريف أنشطة إنتاجية، تعيده إلى محاضن الإنتاج كما كان سالفاً، بعد أن حولته سياسات الحكومات على مدار نحو خمسة عقود إلى مجرد مجتمع استهلاكي.

كما يحتاج الريف إلى أن يتمتع بحقوقه في الحرية والحياة السياسية التي تتسم بالديمقراطية، حتى يمكنه مراقبة الحكومة عبر المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، ويعرف طريقه إلى مكافحة الفساد داخل الجهاز الإداري الحكومي، فالتنمية في أجل صورها هي الإنسان وحريته، وليس مجرد مبان يتم طلاؤها بلون واحد، فداخل البيوت المزينة، مصر بحاجة إلى أنسان قادر على صناعة التنمية في ظل مناخ إيجابي، وليس إلى مجرد قرارات عسكرية، يعيشها في ظلها أجواء الرعب، واستمرار العمل تحت وطأة عصا الأمن الغليظة.

من حق الفلاح المصري وساكني الريف التمتع بحياة كريمة، وبيوت آدمية، ولكن هذا لا يتأتى في ظل تهديد كبير للفلاحين، بسبب العجز المنتظر في مياه النيل في ضوء استمرار إثيوبيا في تشييد سد النهضة، وفي ظل الموقف السلبي للحكومة المصرية، والذي ينبئ عن تنازلها عن جزء كبير من حصة مصر من المياه، بسبب القرارات المنفردة للسيسي بالتصديق على اتفاقية المبادئ مع إثيوبيا ومصر في عام 2015. كما يحتاج الفلاح إلى الإنصاف من الحكومة من خلال تخفيف الأعباء عليه بالنسبة لتكاليف الإنتاج الزراعي، فبعد أن أصبح مجردًا من كل أنواع الدعم الحكومي في مجال الزراعة، أتت التشريعات الأخيرة، لتحاسبه على مياه الري من الترع العامة، وتحميله أعباء صيانة وتطوير وتبطين الترع.

«مهنيّات» تركيا تنافس في الصناعات الوقائية

دخلت المدارس المهنية التركية إلى ساحة المنافسة مع المصانع خلال إغلاقات كورونا، عبر إنتاج المواد الوقائية من الوباء

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تصدّر التعليم المهني، مواقع تركيا الصناعية خلال عامي كورونا، فدخلت الصروح التعليمية منافساً حقيقياً في صناعة المعقمات والكحول الطبي والكمامات، بل أثمرت دراسات التطوير المتعلقة بأجهزة التنفس الاصطناعية، عن إنتاج أول جهاز تركي، من صنع المدارس المهنية في ولاية هاتاي على الحدود التركية السورية.

وبحسب حديث مصادر تركية رسمية مع «العربي الجديد»، فقد ساهم تداول رأس المال عن طريق «الصندوق المتجدد» الذي أطلقته وزارة التعليم الوطني، في زيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسسات التعليم المهني، وتنمية المهارات العملية لدى طلاب التعليم المهني، ليرتفع الدخل الوارد من منتجات المدارس الثانوية المهنية في تركيا خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بنسبة 17 في المائة، بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020، ليصل إلى 135 مليون ليرة تركية (الدولار 8,5 ليرات).

ويقول الطالب التركي ايرجان كوكلو لـ«العربي الجديد» إن الكثير من الطلاب الأتراك يتوجهون إلى التعليم المهني، لأنه أسرع في الوصول إلى التخصصات الجامعية ويعطي الطالب خبرة خلال الدراسة ويفتح له مجال الدخول إلى سوق العمل: «نتعاقد ونحن في الصف الثاني الثانوي مع شركات أو ورشات، وتتكفل المدرسة بجزء من الضمان الاجتماعي وناخذ جزءاً من الراتب».

وتشير مصادر تركية رسمية إلى أن عام 2020 شهد زيادة في الدخل الوارد من منتجات المدارس الثانوية المهنية بنسبة 100 في المائة مقارنة بعامي 2019 و2018، بلبوغه 503 ملايين ليرة، وذلك رغم إغلاق المدارس لفترة طويلة بسبب وباء كورونا، إلا أن إنتاج المدارس المهنية حافظ على اتجاهه التصاعدي في عام 2021. ويقول نائب وزير التعليم الوطني محمود أوزر، إن الوزارة اتخذت خطوات تتضمن تحويل التعليم المهني إلى مهنة لدى الطالب، عن طريق تعزيز وتقوية دورة التعليم والإنتاج والتوظيف، وأن إحدى الخطوات المتخذة هي زيادة الإنتاج الإنتاجية عبر الصندوق المتجدد. ولفت مؤخراً خلال تصريحات صحافية، إلى أن زيادة الدخل الإنتاجي من مدارس التعليم المهني، جاءت وفقاً للتواريخ والخطط التي وُضعت في هذا الصدد، كما أجريت تغييرات كبيرة في الملفات الإنتاجية، وتم أيضا توجيه الطاقة الإنتاجية المتزايدة في عام 2021 لتعزيز بنيتنا التحتية في ورشات العمل، وفقا لما حدّدته المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

وحول ترتيب الولايات التي حققت أعلى المداخيل من إنتاج المدارس المهنية خلال الثلث الأول من العام الجاري، بيّن أوزر أن أعلى دخل إنتاجي جاء من أنقرة وإسطنبول وشانلي أورفا على التوالي. ويقول: «حصلنا في هذه الفترة على دخل من إنتاج مؤسسات ومدارس التعليم المهني والتقني في أنقرة بـعادل 16 مليونا و269 ألف ليرة، ومن إسطنبول 14 مليونا و229 ألف ليرة، ومن شانلي أورفا 8 ملايين و878 ألف ليرة».

ويرى أستاذ التصميم المتخصص بالألواح الذكية بمدرسة «جاداش باشام» للتعليم المهني بإسطنبول، أرسين باموكجو أن خريجي المدارس المهنية من كلمات سر الصناعة التركية، لأنهم يدخلون سوق العمل مؤهلين ومدربين، وتركيا تعي هذه الحقيقة فتقدم التشجيع للطلاب ليدرسوا التخصصات العملية. ويضيف باموكجو لـ«العربي الجديد»: يلقى خريجو المدارس المهنية، وهم في مراحل التدريب ترحيباً من أصحاب الورش والمنشآت وحتى الشركات لتخصصات الإدارة والمحاسبة، لأن المدارس تتكفل بجزء من التأمين وأجور الطلاب رخيصة بالمقارنة مع طلاب العمل». وحول تدبير زيادة إنتاج المدارس المهنية خلال فترة كورونا، يشير المدرس التركي إلى أنه «بالإضافة إلى شبه التفرغ لمنتجات الوقاية من الوباء، توجد مناقصات تدخلها وزارة التعليم الوطني وترسو على مدارسنا، فمثلاً تولت المدارس المهنية العام الماضي صيانة وإصلاح الألواح الذكية الموزعة على المدارس التركية، وغير ذلك من أعمال التجهيز والصيانة، سواء في المدارس أو المنشآت العامة». وتحول التعليم المهني في تركيا، من مستنزف لميزانية الوزارة إلى مولّد للأموال، بعد الاهتمام الحكومي بالورش داخل المدارس ودعم الطلاب خلال العمل والتوسع بالاتفاقات والشراكات مع الورش والمصانع، أو التوسع بالتخصصات لتصل حتى إلى الطيران المدني.

17% ارتفاع الدخل الوارد من منتجات المدارس المهنية

مساهمة واسعة في إنتاج الكمامات الطبية (عارف هدفردي يمت/ الأناضول)

مؤشرات تُحيي آمال الاقتصاد الأميركي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لم يشهد كبار الاقتصاديين في البيت الأبيض الذين يتفحصون بيانات الوظائف خلال الأشهر العديدة الماضية أي تقدم ملموس في هذا المقياس الرئيس للصحة الاقتصادية. حتى بعد تمرير خطة التحفيز التي قدمها الرئيس جو بايدن بقيمة 1,9 تريليون دولار، ظلت النسبة المئوية للموظفين الأميركيين الأصغر سناً، سواء الذين وُظّفوا، أو الذين يبحثون عن وظيفة من دون تغيير، ما قوّض مزاعم الإدارة بشأن التعافي السريع.

لكن ذلك تغير فجأة عندما أظهر تقرير الوظائف في يونيو/ حزيران قفزة كبيرة في نسبة الأميركيين الذين تراوح أعمارهم بين 25 و54 عاماً في سوق العمل، حيث ارتفعت النسبة للمرة الأولى. بذا، حدد اقتصاديو البيت الأبيض هذا المؤشر، باعتباره أحد أبرز البيانات التي تشير إلى أن الاقتصاد الأميركي بدأ ينبض بالحياة، وفقاً لتقرير صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية.

وتزامن هذا المؤشر مع بيانات وتصريحات أخرى أعادت إحياء الآمال بخروج أكبر اقتصاد في العالم من كبوته. فقد توقع مكتب الميزانية في الكونغرس أن التضخم سيظل مرتفعاً معظم هذا العام، لكنه سينخفض بشكل ملحوظ في عام 2022، ما أدى على الأقل إلى تخفيف بعض القلق بشأن ارتفاع الأسعار.

كذا، ضاعف صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي للولايات المتحدة، حيث يقدّر أن الاقتصاد سيتوسع بأكثر من 7 في المائة هذا العام. وستكون هذه أعلى وتيرة منذ عام 1984. إذ بينما تحاول الدولة التعافي من الوباء، تعرّض فريق بايدن لرياح اقتصادية تهدد بعرقلة جدول أعماله في العام الأول لرئاسته. لقد جاءت التحذيرات سريعة وغاضبة بشأن ارتفاع التضخم، وأرقام الوظائف الهزيلة، واختناقات سلسلة التوريد، ونقص السلع، وانفجار الديون الحكومية والعديد من التهديدات الأخرى التي تهدد الرفاهية الاقتصادية للبلاد. وهاجم النقاد، بمن فيهم زملاء سابقون للعديد من المسؤولين الديمقراطيين البارزين، حجم ونطاق خطة الإنقاذ في البيت الأبيض على أنها تبذير وغير فعالة.

ولكن تظهر دلائل الآن على أن الاقتصاد قد بدأ في مسار الصعود، وفق واشنطن بوست، ويشير تقرير الوظائف لشهر يونيو/حزيران الذي جاء أفضل بكثير مما كان متوقعاً، إلى أن الاقتصاد أضاف 850 ألف وظيفة، ارتفاعاً من 583 ألفاً في مايو/ أيار و269 ألفاً في إبريل/ نيسان. وانخفضت مطالبات البطالة في وقت سابق من هذا الأسبوع إلى أدنى مستوى لها منذ بدء الوباء، وهو أيضاً أفضل بكثير من التوقعات.

وبالرغم من جرعة التفاؤل هذه، لا تزال الأضرار الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا هائلة. الولايات المتحدة لا تزال منخفضة بما يقرب من 7 ملايين وظيفة، مقارنةً بفترة ما قبل الوباء.

وقالت سيما شاه، كبيرة الاستراتيجيين في برينسيبال غلوبال إنفستورز لموقع «سي أن بي سي» الأميركي: «من منظور السوق، كان هذا تقريراً إيجابياً للوظائف. من المحتمل أن يعكس التحسن انخفاضاً طفيفاً في قيود المعروض من العمالة التي عاقت سوق الوظائف في الأشهر الأخيرة، فضلاً عن الزخم المستمر من إعادة الانفتاح الاقتصادي».

ارتفاع الزخم بعد تراجع إصابات كورونا وفتح الأسواق

تقديم طلبات للتوظيف في كاليفورنيا (باتريك فالون/ فرانس برس)